أ. نانسي رفيدي

"مدير دائرة النوع الاجتماعي"

النوع الاجتماعي والفساد:

"التأثر والاستجابة نحو تحقيق التنمية المستدامة"

النوع الاجتماعي والفساد: "التأثر والاستجابة نحو تحقيق التنمية المستدامة"

الفساد لا يؤثر على الجميع بنفس الطريقة، فالنساء غالبًا ما يعانين أكثر بسبب القيود الاجتماعية والاقتصادية التي تحدّ من فرصهن في التعليم، والصحة، والعمل. أحيانًا، يواجهن أشكالًا خاصة من الفساد.

لمواجهة الفساد بشكل عادل، علينا التفكير في تأثيره على النساء والرجال بشكل مختلف اذ أن تمكين النساء في مواجهة الفساد ليس مجرد مسألة حقوقية، بل يعد عنصرًا أساسيًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، الحل يبدأ بتمكين النساء، سواء بإشراكهن في مواقع صنع القرار، أو ضمان آليات واضحة لحمايتهن من الاستغلال، أو تعزيز النزاهة في المؤسسات التي تقدم لهن الخدمات، عندما تحصل النساء على فرص متساوية ويشاركن في مكافحة الفساد، يصبح المجتمع أكثر عدلًا وشفافية، ومحققاً للتنمية المستدامة.

العلاقة بين النوع الاجتماعي والفساد

أظهرت العديد من الدراسات والأبحاث أن النساء أقل ميلاً للانخراط في الفساد مقارنة بالرجال. يعود هذا التفاوت إلى عوامل اجتماعية وثقافية، حيث يُنظر إلى النساء عمومًا على أنهن أقل استعدادًا لممارسات الفساد. ومع ذلك، يُعتقد أن انخفاض تمثيل النساء في المناصب القيادية والقرار هو السبب الرئيس وراء هذا الفرق في نسبة الفساد بين الجنسين. فقلة تمثيلهن في المناصب العليا يعني أن النساء لا يملكن القدرة على التأثير الفعّال في عملية صنع السياسات أو الرقابة على تنفيذها، مما يجعلهن عرضة للفساد والتمييز في العديد من القطاعات.

في الواقع، يُعتبر تمثيل النساء في المناصب القيادية عاملًا حاسمًا في مكافحة الفساد. ففي فلسطين، على سبيل المثال، لا تزال المشاركة النسائية في المناصب السياسية والإدارية ضعيفة للغاية، حيث تُشير بيانات العام 2023 وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن تمثيل النساء في مواقع صنع القرار في فلسطين ما زالت متواضعة، حيث بلغت نسبة النساء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، 0.0% وفي المجلس الوطني 10.9% بينما وصلت إلى 22.3% في المجلس المركزي. في منصب المحافظين، شكلت النساء 9.1% وفي مجلس الوزراء 16.7%، أما في رئاسة الهيئات المحلية، فلم تتجاوز نسبة النساء 0.7%. وفي الضفة الغربية، بلغت نسبتهن في القضاء 23.2%، وفي النيابة العامة 24.8%.

تستمر مشاركة النساء في القوى العاملة في الانخفاض مقارنة بالرجال، ففي عام 2024، بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة حوالي 19% فقط من إجمالي النساء في سن العمل، بينما وصلت نسبة مشاركة

الرجال إلى 71%. يعكس هذا التفاوت التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تحد من فرص النساء في سوق العمل. إضافة إلى ذلك، يظل معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة مرتفعًا بشكل ملحوظ، حيث بلغ حوالي 40% في عام 2024، مقارنة بـ 20% بين الرجال. هذا الفرق يعكس الفجوة الكبيرة في الفرص الوظيفية بين الجنسين.

ووفقًا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) الصادر في أكتوبر 2024، من المتوقع أن يرتفع معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى 74.3% خلال عام 2024، ليشمل 4.1 مليون شخص، منهم 2.61 مليون شخص انضموا حديثًا إلى دائرة الفقر .

تُظهر هذه الإحصائيات أن الوضع الاقتصادي في فلسطين قد تدهور بشكل كبير، مما يزيد من التحديات التي تواجهها الأسر الفلسطينية، خاصة تلك التي ترأسها نساء والتي تبلغ 12%، والأشخاص من ذوي الإعاقة، والمسنين، والأيتام، وأصحاب الأمراض المزمنة. مما يدفعوا أثماناً مضاعفة لانتهاكات الاحتلال وعلى شتى الصعد.

كما تُعد هذه البيانات مؤشرًا على التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه النساء في فلسطين، خصوصًا في ظل الظروف الصعبة التي تزداد تعقيدًا في الأوقات الحالية. ومع زيادة معدلات الفقر والبطالة، فإن النساء يعانين من تأثيرات مزدوجة، إذ يواجهن صعوبة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمية، مما يزيد من فرص تعرضهن للفساد وتداعياته السلبية.

النساء في مواجهة الفساد والتبليغ عنه

تلعب النساء دوراً مهماً في الإبلاغ عن الفساد، لكنه يُلاحظ تدني نسبة مشاركتهن في التبليغ عن حالات الفساد، للعديد من الضغوطات الاجتماعية والانكشاف، والخوف من اتخاذ إجراءات عقابية ضدها، وما قد تتعرض له من إيذاء وتهديد، في ظل عدم وضوح أدوار الجهات ذات الاختصاص في تنفيذ قرارات حماية المبلغين والشهود والخبراء والمخبرين وأقربائهم والأشخاص وثيقي الصلة.

إحصائيًا، يمكن ملاحظة هذا التفاوت بشكل جليّ؛ ففي عام 2024، تم تسجيل 278 شكوى من الذكور مقابل 29 شكوى من الإناث، وهي أرقام تعكس الفجوة الواضحة بين الجنسين في مجال التبليغ عن الفساد. أما في العام 2020 بلغت عدد الشكاوى والبلاغات التي قدمها ذكور (463) شكوى وبلاغاً، في حين بلغت الشكاوى والبلاغات المقدمة من قبل الاناث (70)، أما في عام 2016 فقد تم تسجيل (254) شكوى وبلاغ من قبل

الذكور، مقارنة (48) شكوى وبلاغاً سُجلت من قبل الاناث، مما يشير إلى ضعف نسبة مشاركة النساء مقارنة بالذكور، يعكس هذا التفاوت تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية، حيث قد تشعر بعض النساء بالخوف من فقدان وظائفهن أو عدم الاستقرار العائلي في حال تقديم الشكوى.

تمكين النساء في مكافحة الفساد والمشاركة في صنع القرار يسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) كما تساهم مشاركة النساء في المناصب القيادية في تعزيز المساواة بين الجنسين وتقليص الفجوة بينهما وتقديم حلول أكثر عدلاً وشفافية، مما يعزز مكافحة الفساد، لذا بات من الضروري تزويد النساء بالآليات والمعلومات اللازمة للإبلاغ عن الفساد والمشاركة في تعزيز الشفافية والمساءلة في توزيع المساعدات والخدمات، إن مكافحة الفساد هي مسؤولية جماعية تتطلب تعاون جميع فئات المجتمع، ومن المهم توفير بيئة اجتماعية وثقافية داعمة تسمح للنساء بالمساهمة الفعّالة، مما يعزز فرصهن في الحصول على حقوقهن وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة. في النهاية، مشاركة النساء في مكافحة الفساد لا تسهم فقط في تحسين وضعهن بل تساهم في تعزيز ثقافة النزاهة وتوعية الأجيال القادمة، مما يساعد في القضاء على المحسوبية والرشاوى وهدر المال العام، وبالتالي، يصبح كل فرد في المجتمع مسؤولًا عن بناء مجتمع خالٍ من الفساد يعزز العدالة وتكافؤ الفرص.

المراجع:

- التقرير السنوي لهيئة مكافحة الفساد 2024.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2024)التقرير السنوي للقوى العاملة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2024) (UNDP) التقرير السنوي حول الفقر في الأراضي الفلسطينية.
- استطلاع الراي العام لمكافحة الفساد في فلسطين – امان للعام 2024.